مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: القضية الكردية وتداعياتها على الأمن القومي في تركية
اسم الكاتب: د. أيمن عبد العزيز، بهاء غزالي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4706
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (3) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (3) 2015

القضية الكردية وتداعياتها على الأمن القومي في تركية

الدكتور أيمن عبد العزيز*
بهاء غزالي**

(تاريخ الإيداع 8 / 4 / 2015. قُبِل للنشر في 2 / 6 / 2015)

□ ملخّص □

تناولت الدراسة القضية الكردية بأبعادها وتجلياتها بوصفها إحدى أبرز تحديات الأمن القومي التركي. فبمرور الوقت تعقدت القضية الكردية واكتسبت أبعاداً تصعب مواجهتها والاقتراب من فواعلها. ففي الوقت الذي كانت فيه معظم النخب الحاكمة في تركية تتجاهل مطالب الأكراد السياسية والاجتماعية والثقافية لاعتبارات تراها تلك النخب تتعلق بالأمن القومي التركي وتعتبرها تقويضاً لأسس ومرتكزات الدولة التركية الحديثة التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك، مع استمرار إنكار وجود قضية كردية أو نعتها" بالإرهاب" أو اعتبارها وليدة "مؤامرة" من قبل الغرب. فقد اتبعت الحكومات التركية سياسات اتسمت غالبيتها باستخدام القوة العسكرية لضرب معاقل حزب العمال الكردستاني، ما قاد إلى دائرة من العنف لاتنتهي.

وتحولت القضية الكردية إلى جرحٍ نازف في ماض وحاضر ومستقبل الدولة التركية، أما في الوقت الحاضر فقد أدركت النخب الحاكمة التركية أنه لم يعد مجدياً استخدام القوة العسكرية في التعامل مع المسألة الكردية ، ولم يعد ممكناً تجاهل المطالب الكردية التي بدأت تلقى آذاناً صاغية لدى الغرب ، و بات يعتبرها بوابة الديمقراطية والشرط الأساسي لدخول تركية إلى الإتحاد الأوربي. فضلاً عما يمتلكه أكراد تركية اليوم من ثقل ديمغرافي وسياسي وإعلامي واجتماعي واقتصادي وعسكري واسع داخل تركية وخارجها. والحدث الأبرز الذي ألقى ب ظلاله على الأمن القومي التركي وشكل أبرز تحدياته هو قيام كيان كردي فدرالي مستقل يتمتع بصلاحيات الدولة المستقلة على الحدود المتاخمة للدولة التركية التي يعيش فيها غالبية أكراد العالم. الأمر الذي دعا حزب العدالة والتنمية إلى اعتبار المسألة الكردية هي أحد أهم شواغل ومشاكل السياسة العامة في تركية، وأنها تشكل أحد مصادر التهديد الرئيسة للاستقرار في تركية إذا لم تعالج بشكل جذري يتم من خلاله التوصل إلى تسوية للأزمة ببعديها الأمني والعسكري أولاً، ثم ببعديها التنموي والاقتصادي، وضرورة اقتراح رؤى جديدة لتركية قائمة على الالتفات إلى جنوب شرق تركية والانفتاح الداخلي عليها، ودمقرطة الحياة السياسية وتعزيزها بتغييرات تشريعية وقانونية، وتعديلات دستورية.

الكلمات المفتاحية: القضية الكردية، الأمن القومي، تركية

* **مدرس– قسم الدراسات السياسية –كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق – سورية**
طالب دراسات عليا (ماجستير) – قسم الدراسات السياسية –كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق – سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (3) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (3) 2015

Kurdish issue and its repercussions on the Turkish national security

Dr. Aiman abed elaziz*
Bahaa ghazali**

(Received 8 / 4 / 2015. Accepted 2 / 6 / 2015)

□ ABSTRACT □

This study examined the Kurdish issue in all its dimensions and its implications as one of the most Turkish national security challenges. The political and military authorities in Turkey Were ignored the Kurdish demands political, social and cultural, Under the pretext of Turkish national security. the Turkish governments continued for decades to deny the existence of a Kurdish issue or described as "terrorism" or described as a" conspiracy" by the West. So the majority of the policies of the Turkish government used military force to hit PKK strongholds, At present the Turkish political authorities have realized the it is no longer feasible to use military force in dealing with the Kurdish issue, and is no longer possible to ignore the Kurdish demands, Especially that the West began to sympathize with the Kurds and their cases. And considered it as a gate of the democracy and the condition of Turkish entry to the EU. As well as the Turkish Kurds today whether owned the importance of the demographic, social, economic, military, political and information within and outside Turkish. but The most prominent event on the Turkish national security impact directly and the form of the most prominent challenges is the establishment of an independent Kurdish entity federal powers independent State on the border with Turkish state, The Justice and Development Party stressed that the Kurdish issue is one of the most important concerns and public policy problems in Turkish, and it is one of the main sources of threat to stability in Turkish if not resolved drastically Through military, security solutions, and economic development, and The interest in South-East Turkey, and the democratization of political life and promote legislative changes, legal, and constitutional amendments.

*Assistant Professor, Department of Political Studies, Faculty of Political Science, University of Damascus, Syria.
**Postgraduate Department of Political Studies, Faculty of Political Science, University of Damascus, Syria.

مقدمة.

أصبحت الدولة الوطنية اليوم تقف بين سندان مطالب مكوناتها الاجتماعية والثقافية التي تنزع إلى ضرورة الاعتراف بها والتعبير عن خصوصياتها، وبين دواعي ومطالب الأمن القومي والسيادة والاستقرار. وبناءً على ذلك تحظى الأقلية الكردية في تركية بأهمية خاصة كون تأثيرها يفوق تأثير باقي الاقليات الأخرى سواءً من حيث العدد أ م من حيث توزعهم الجغرافي في أكثر من بلد، ولهذا يكون ولا ؤهم مختلفاً تبعاً للبلد الذي يعيشون فيه، و بقيت المسألة الكردية لدى النخب الحاكمة التركية مرتبطة بدواعي الأمن القومي ، وهذا بدوره انعكس على صعوبة إيجاد تسوية نهائية للمسألة الكردية وتحولت إلى قضية شائكة معقدة وبقيت عامل عدم استقرار داخل تركية وخارجها. وشكلت بذلك تهديداً حقيقياً لما يعرف عند النخب التركية الحاكمة "بالدولة النموذج". وقد اتبعت الدولة التركية حيال القضية الكردية العديد من الإستراتيجيات لتطويقها واحتوائها ابتداءً من استخدام القوة الخشنة الى استخدام القوة الناعمة انتهاءً ببناء شبكة من التحالفات مع الدول الإقليمية المعنية بتلك المسألة كالعراق وسورية وإيران. وقد اعتبرت الحكومة التركية أنَ موضوع الأكراد شأن داخلي ورصدت لذلك لكثيرا من الوسائل والأساليب والطرق والسياسات ابتداءً من سياسة التهميش إلى المواجهة العسكرية والاعتقالات إلى الاعتراف الضمني والتهدئة. وقد أدى تغير الظروف الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم وكذلك تغيير النخب الحاكمة في تركية الى تبني استراتيجيات عدة في التعامل مع القضية الكردية، والتي أصبحت بمرور الوقت إحدى أبرز التحديات التي تواجه هوية الدولة التركية داخلياً وخارجياً.

إشكالية البحث:

ارتبطت القضية الكردية لدى النخب الحاكمة التركية بمخاوف الأمن القومي، والقلق من إمكانية استثمارها من قبل أطراف إقليمية ودولية في غير صالح الدولة التركية . كما ارتبط ظهورها على الساحة التركية بوجود مطالب وحقوق كردية مشروعة، تدعمها أطراف إقليمية ودولية عدة كالأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، والإتحاد الأوربي الذي يعتبر أن حل القضية الكردية شرطا رئيسا لانضمام تركية إليه. وبين هذا وذاك بقيت القضية الكردية قضية عالقة، وأضحت مسألة بالغة التعقيد، ما انعكس سلباً على واقع الدولة التركية أولاً من جهة تصاعد حدة العنف والمواجهات مع كثير من الفصائل الكردية وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني، وعلى الدور التركي الطامح إلى لعب دور إقليمي ودولي بارز وفاعل في السياسة الدولية. وانعكس ثانياُ على طبيعة القضية الكردية ذاتها من حيث إيجاد تسوية سلمية نهائية بشأنها. وكل ذلك أسهم في ازدياد حدة النزاعات والصراعات في منطقة متفجرة أصلاً كمنطقة الشرق الأوسط.

أهمية البحث وأهدافه:

تحظى الأقلية الكردية بأهمية خاصة كون تأثيرها يفوق تأثير باقي الأقليات الأخرى سواءً من حيث العدد أ م من حيث توزعهم الجغرافي في أكثر من بلد، ولهذا يكون ولا ؤهم مختلفاً تبعاً للبلد الذي يعيشون فيه . و كان التعامل مع المسألة الكردية ينطلق أساساً من دواعي الأمن القومي التركي، وهذا ما انعكس على حاضرها ومستقبلها وبقيت عامل عدم استقرار داخل تركية وخارجها. ولذلك يكون من الأهمية بمكان ضرورة تبني استراتيجيات ملائمة لمعالجتها وضرورة وضع بعض الأسس والقواعد التي يمكن من خلالها التعامل بصورة صحيحة مع مشكلة تعدد الهويات في إطار الدولة الوطنية، وإيجاد أفضل الصيغ السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدى صناع القرار من أجل التعامل مع موضوع الأقليات بشكل يحفظ مكونات الدولة والمجتمع من الانقسام والتشرذم، وذلك على قاعدة المواطنة والعدالة الاجتماعية والاعتراف بالخصوصيات الثقافية. مع الإشارة إلى كون دول أخرى كالعراق وسوريا وإيران تشارك تركية في حل أو تأزيم القضية، لهذا كان التعاون بين تلك الدول ضرورة حتمية للاستجابة إلى تداعيات المسألة الكردية.

فرضيات البحث :

ينطلق البحث من الفرضيات التالية :

1 -تمثل القضية الكردية في تركية بمطالبها وأبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية والأمنية إحدى أبرز القضايا التي تواجهها الدولة التركية على صعيد أمنها القومي اليوم.

2 -إن السياسات التركية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تبنتها الحكومات التركية المتعاقبة، لمواجهة تداعيات المسألة الكردية إنما هي محاولات لاحتواء المسألة الكردية، والتخفيف من آثارها وليس حلها بشكل نهائي.

3 -أسهمت المتغيرات الدولية الإقليمية، خصوصاً بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، وسقوط الإتحاد السوفيتي وما تلاها من أحداث في إعطاء القضية الكردية زخماً ودفعاً قوياً قد يمكن الأكراد من لعب دور حيوي و مهم في إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط.

منهجية البحث:

سيتم الاعتماد على منهجين في هذه الدراسة وهما:

1 -المنهج التحليلي (دراسة الحالة): إن دراسة الحالة التركية وموقع القضية الكردية فيها يبرز بكل جلاء ووضوح ما تعانيه الدولة التركية من تحديات عميقة على صعيد أمنها القومي. و كان لابد من تحليل وتفسير تداعيات القضية الكردية على واقع المجتمع والدولة التركية .

2 -المنهج التاريخي: من أجل الوقو ف على المراحل التاريخية التي مرت بها القضية الكردية، وانعكست على مسيرتها وطرق التعاطي معها، و كان العودة إلى ا لتاريخ ضرورة لابد منها لفهم الواقع الكردي في تركية. وينبغي الإشارة إلى أن دراسة القضية الكردية وتطورها تم تناولها منذ نهاية فترة الحرب الباردة حتى عام 2012.

أما الحدود المكانية فهي الرقعة الجغرافية التي تشغلها الدولة التركية حالياً.

النتائج والمناقشة:

المبحث الأول: القضية الكردية في مفهوم الأمن القومي التركي.

المطلب الأول: القضية الكردية (نشأتها وتطورها).

كان تقسيم كردستان عمليًا بين الدولتين الصفوية والعثمانية وفق معاهدة (أماسيا) عام 1555، التي تم بموجبها تكريس تقسيم كردستان رسميًا وفق وثيقة رسمية نصت على تعيين الحدود بين الدولتين .[1] وقد استأثرت تركية بنصيب الأسد من حصتها بإقليم كردستان.[2] وهذا ما أثر بعمق على بدايات الفكر والشعور القومي لدى الكرد. وبعد الحرب العالمية الأولى حبذت بريطانيا على وجه الخصوص ومنذ البداية فكرة إنشاء دولة كردية، و تقدمت بعدة مشاريع لحكم كردستان مثل مشروع الدويلات الكردية تحت سلطة رؤساء الأكراد وتحت الإشراف البريطاني، ثم مشروع الدولة الكردية تحت الحماية البريطانية ولكنها تراجعت فيما بعد عن فكرتها في دعم القضية القومية للأكراد لاسيما بعد انتصار الثورة الكمالية في تركية.[3]

وكان لانهيار الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى أبعاد عدة على القضية الكردية، فهي من جهة سارعت بانهيار منظومة القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في فترة الحكم العثماني وخلفت فراغاً

---

[1] د. لقاء مكي، الكرد دروب التاريخ الوعرة، الجزيرة للبحوث والدراسات، قطر، حزيران 2006، ص34.

[2] إن اسم كردستان ليس اسم دولة أو بلد، بل يشير إلى بلد من بلدان الأكراد. للمزيد انظر:

jemal Nebez, the kurd's history and culture, association publication, Germany 1997.p7-8

[3] د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى عام 1991، مكتبة مدبولي: القاهرة، ط1، 1992، ص48-52.

مركزياً في منطقة اعتادت مركزية الحكم، وجعل المناطق الكردية عرضة لتوترت دائمة. ومن جهة أخرى أدت إلى انتشار الفكر القومي والتأثر بعصر النهضة الأوربي الذي عكس هو الآخر وجود بنى ومجتمعات معزولة عن دورة الحياة ما جعل المجتمع الكردي يعاني من صراع هوية بين الولاء الديني وبين الولاء للأفكار والقيم الجديدة. ثم شكلت معاهدة سيفر عام 1920 منعطفاً مهما بالنسبة للحركة القومية الكردية لاسيما أنها أشارت إلى ضرورة الاعتراف بهم بصفتهم القومية. وبعد نجاح الحركة الكمالية في تأسيس الدولة التركية الحديثة وتوقيع اتفاقية لوزان 1923 تتصل كمال أتاتورك من وعوده للأكراد، وشعر الأكراد بأنهم ضحية لمؤامرة هدفها القضاء على الحركة القومية الكردية وهضم حقوقها.[4]

وأصبح الحديث عن إمكانية قيام دولة كردية تظهر لأول مرة في أعقاب الحرب العالمية الأولى وذلك بإنشاء نواة لهذه الدولة في كردستان العراق أمراً واقعاً ومحتوماً ولذلك سارعت إيران وتركية إلى الدخول في مفاوضات من أجل السيطرة على أنشطة حزب العمال الكردستاني،. وبعد تطور المسألة الكردية في كردستان العراق خلال انتخابات شهر أيار عام 1992لتشكيل حكومة فدرالية في إقليم كردستان العراق وبروز احتمال قيام دولة كردية مستقلة في المستقبل، فقد تم التوقيع على أول بروتوكول في أنقرة في 30 تشرين الثاني 1993 و نص على عدم السماح لحزب العمال الكردستاني بالعمل على أراضيهما.[5] و بعد تصاعد الثورات الكردية التي حمل لواءها الملا مصطفى البارزاني الذي تزعم الحركة القومية الكردية في العراق، فقد تم التوصل إلى عدة اتفاقيات طالبت بتشكيل ولاية كردية تضم كركوك والسليمانية والموصل وبالاستقلال الذاتي في المسائل الثقافية والاقتصادية والزراعية واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في الولاية الكردية. ثم أصدرت الحكومة العراقية في 11اذار 1974 وفي إطار تطبيق المركزية الإدارية ، وتم تقسيم العراق إلى 16 محافظة عراقية أربعة منها كردية هي السليمانية وأربيل ودهوك وكركوك وكلها تحت حكم ذاتي.[6]

ثم كانت جمهورية مهاباد الكردية التي سمح بتأسيسها عام 1947 وبدعم من السوفييت ضد حكم شاه إيران الموالي للولايات المتحدة الأمريكية، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إرسال قواتها إلى شمال العراق بحجة حماية الأكراد وإقامة "منطقة أمنية" في أول سابقة من نوعها، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية تغيير المسار الوطني للحركة الكردية وربطها بمخصصاتها في المنطقة عن طريق الدعم المادي والعسكري بهدف التأثير على الحركة المسلحة الكردية، فدعت زعماءها للحضور إلى بغداد وبدأت المفاوضات مع الحكومة حول تطبيق اتفاقية 1970بشأن الحكم الذاتي للأكراد. [7] وبعد حرب الخليج الثانية تشكلت أول حكومة كردية بين الحزبين الكردستانيين الرئيسيين (الديمقراطي والاتحاد الوطني). وبعد الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 صدرت قرارات مجلس الأمن الدولي، لتنظيم ترتيبات الانتقال السياسي في العراق وتجلت هذه الترتيبات في البدء بتجربة مجلس الحكم الذي أصدر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ثم انتقال السلطة وإجراء عمليتين انتخابيتين خلال عام ٢٠٠٥ إلى جانب كتابة دستور دائم والاستفتاء الشعبي عليه، وفي كل هذه التطورات كان إقليم كردستان طرفاً فاعلاً في الأحداث. ثم شكلت الأحداث والتطورات التي شهدتها دول المنطقة العربية منذ عام 2011 ومنطقة الشرق الأوسط عامة، دوراً كبيراً في خلق توازنات وترتيبات سياسية جديدة وقد شكلت القضية الكردية عمادها، وذلك في ظل علاقات التنافس الإقليمي بين تركية وإيران الساعيتين إلى لعب دور إقليمي بارز و لاسيما بعد تحول سوريا إلى حرب بالوكالة بين الطرفين وخصوصاً بعد إعلان تركية استضافتها للمعارضة السورية وتسليحها، و قد بقيت

---

[4] مازن بلال، المسألة الكردية ..الوهم والحقيقة، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1993، ص44-45.

[5] روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية-الإيرانية، ترجمة محمد إحسان، دار ناراس للطباعة والنشر، أربيل، الطبعة الأولى،2001، ص 49-56.

[6] د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى عام 1991، مرجع سابق، ص232.

[7] المرجع السابق نفسه، ص272-274.

المسألة الكردية عامل قلق وتوتر بين البلدين، فكان اتهام تركية لإيران باستخدام الورقة الكردية وتشجيع حزب العمال الكردستاني على شن هجمات في تركية أسفرت عن مقتل العشرات في تركية منذ صيف 2011.[8]

المطلب الثاني: الأمن القومي التركي ومحدداته.

لم يعد مفهوم الأمن القومي للدولة يقتصر في الوقت الحاضر على قدرتها على حماية أراضيها وقيمها الأساسية من التهديدات الخارجية وبخاصةً العسكرية منها، بل اتسع هذا المفهوم ليشير إلى قدرة الدولة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.[9] وبناءً على ذلك فإن مفهوم الأمن القومي التركي هو مفهوم مركب ومتعدد المعاني، ولا يقتصر على القضايا الخاصة بأمن الدولة أو التحديات الخارجية إنما يمتد ليشمل كثيرا من القضايا الاجتماعية والاقتصادية وحتى القضايا الرمزية والسلوكية والثقافية المختلفة، كالروابط العرقية والدينية واللغوية التي تشترك فيها تركيا مع العديد من الدول الأخرى كدول آسيا الوسطى. ولذلك فإن سياسات التحالف الدولي والإقليمي لتركية تهدف ، ليس فقط تحقيق الأمن والتهديدات الخارجية مثل النزاع مع دول الجوار فيما يتعلق بالموارد المائية والحدود الجغرافية والسياسات الإقليمية، وإنما احتواء " مصادر التهديد" الداخلية مثل المسألة الكردية والقوى اليسارية والإسلام السياسي الذي يتبنى توجهات راديكالية عنفية. [10] ويحكم هذه السياسة كثير من المؤشرات والعوامل والمتغيرات التي ترتبط بالدرجة الأولى بكون تركية تتميز بموقع استراتيجي مهم كجسر يصل بين آسيا وأوروبا، إلا أنه في الوقت نفسه ذو طابع إشكالي متاخم لأبرز القوى والمراكز الحضارية في العالم ويتوسط أو يحاذي أكثر المناطق توتراً وتفجراً في العالم كالشرق الأوسط والبلقان والقفقاس. ووضع تركية أمام خيارات التفاعل مع هذه الجمهوريات وشعوبها خاصة أن معظم شعوب هذه الجمهوريات من أصول تركية. ويرى الخبير السياسي التركي(سينجر ديفتش أوغلو) أن تركية تقع وسط بنية سياسية جغرافية على النحو الآتي:

– الاتحاد المسيحي الممتد من الأطلسي إلى الأورال الذي يشمل أيضاً روسيا وجورجيا وأرمينيا.

– الجمهوريات التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكك الاتحاد السوفياتي. والتي تشترك مع تركية بروابط الدين والعرق والثقافة مثل أوزباكستان، تركمانستان، قيرغيزيا، كازخستان، طاجكستان.[11]

– الحزام الإسلامي الذي يشمل المشرق العربي وإيران وباكستان. وعلى الرغم من دورها الذي يمكن أن تلعبه سياسياً واقتصادياً وعسكرياً إلا أنها تشعر أن أمنها القومي مهدد في أيةِ لحظة.[12]

ويرى الباحث أن المتغيرات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ، وانهيار مرحلة الثنائية القطبية ، فرضت تحديات عدة على الأمن القومي التركي، جعلت بعضها يخرج من أسلوب الحذر والاهتمام بشكل دائم بالمشكلات التي تخصها تقريبا في المناطق البرية والبحرية القريبة من قبرص وإيجة والأقليات التركية في تراقيا الغربية وشمال العراق، إلى تبني سياسة خارجية أكثر انفتاحاً ونشاطاً، وذلك نتيجة إعادة تعريف جديد للمناطق الجيوسياسية والجيوثقافية والجيو اقتصادية في العالم، و تنامي دور كثير من القوى الإقليمية التي اضطرت إلى إعادة تعريف وضعها في العلاقات الدولية ،لاسيما بعد تفكك نظام الثنائية القطبية في محاولة لتجاوز أزمات الهوية التي تعاني منها، كما أسهمت المتغيرات الدولية في بروز قوى ومراكز سياسية واقتصادية عملاقة كالنمو الاقتصادي– السياسي المتصاعد لدول شرق آسيا، والهند والصين واليابان والبرازيل وإيران، ثم

---

[8] للمزيد انظر: سونر جاغايتاي،"الربيع العربي" يُشعل القضية الكردية، آذار 2013، على الموقع الإلكتروني جينزإسلامك أفيرز أناليست : http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/arab-spring-heats-up-kurdish-issue

[9] سحر مهدي، بحوث ودراسات: في مفهوم الامن القومي، جريدة الإتحاد، الصحيفة المركزية للإتحاد الوطني الكردستاني، على موقع الجريدة الإلكتروني: http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=22433

[10] عقيل سعيد محفوض، رسالة دكتوراه بعنوان: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركية: دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية، جامعة حلب، سوريا،2005-2006، ص224-225.

[11] أفراح ناثر جاسم، توركوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة، سلسلة دراسات إقليمية، بغداد، العدد 6، كانون الثاني 2007، ص8.

[12] خورشـيد حسين دلـي، تركية وقضايـا السياسـة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 11-12.

اتساع مفهوم الأمن القومي التركي ليأخذ بعين الاعتبار كل تلك المتغيرات وبشكل دفع النخب الحاكمة التركية ، وخصوصاً حكومة حزب العدالة والتنمية ، إلى العمل وفق عدة محاور ليتحرك ضمن مجموعه من الدوائر أبرزها دائرة الشرق الأوسط، ودائرة جمهوريات آسيا الوسطى، ودائرة البلقان، ودائرة القفقاس.

كما شكلت التجربة الكمالية في التحديث ، وخصوصية هذه التجربة لدولة تقلصت حدودها من إمبراطورية مترامية الأطراف إلى دولة "صغيرة" أبرز محددات أمنها القومي، فتجربة التحديث مستمدة أساساً من الغرب وفرضت نفسها على طبيعة العلاقة داخل الأوساط التركية وخارجها،. [13] وأدى التطبيق الصارم للمفهوم الكمالي ، الذي مازال يحكم عقلية غالبية النخب الحاكمة في تركية بهدف تشكيل دولة "متجانسة" قومياً وثقافياً، والنظر إلى الاختلاف الثقافي على أنه تهديد للوحدة الثقافية والقومية، وذلك على مبدأ أن" وحدة شعب وأراضي الدولة لا تقبل التجزئة" والمنصوص عليها بالدستور التركي عام 1982. وتدعم هذه التوجهات كثير من المؤسسات وعلى رأسها المؤسسة العسكرية التي تعتبر المعبر الرئيس عن الأمن القومي التركي وتستند على العقيدة السياسية للجيش في تركية والتي بدورها تستند إلى مبادئ أتاتورك، وأساسها الحفاظ على وحدة الدولة ونظامها العلماني وتوجهها نحو الغرب وتحقيق الاندماج مع أوربا. والحفاظ على كيان الدولة من الانقسام وتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي ين، وضبط الحركة القومية الكردية، والتفاعلات مع دول الجوار الجغرافي والسياسي، والاستعداد لمصادر التهديد المحتملة . وقد قامت المؤسسة العسكرية في تركية بالتخطيط والقيام ب كثير من الانقلابات العسكرية إجراء أمنيل للحفاظ على الدولة وسلامة مبادئ أتاتورك التي تتلخص بالحفاظ على العلمانية. وبفضل انضمام تركية لحلف شمال الأطلسي(الناتو) قدم الجيش والمؤسسة العسكرية مساعدات لوجستية وغيرها لقوات الناتو والقوات الأمريكية المعنية بالشرق الأوسط. و كان الجيش التركي جزءاً من مخطط احتواء الإتحاد السوفيتي السابق وكذلك الثورة الإيرانية والاحتواء المزدوج تجاه إيران والعراق. في حين تبدو العقيدة السياسية للجيش أكثر بروزاً من العقيدة الأمنية والعسكرية وتخص الجوانب غير العسكرية لدور المؤسسة العسكرية في السياسة العامة التركية، والتدخل في الشؤون والسياسات الداخلية والخارجية، حتى اعتبر الجيش والسياسة في تركية وجهان لعملة واحدة. فتدخلات الجيش في السياسة تجد أساسها الشرعي في المادة (35) من قانون المهام الداخلية للجيش التي تنص على أن من حقه التدخل في السلطة إذا رأى خطراً على الجمهورية أو على ديمقراطيتها.[14]

وتتميز المؤسسة العسكرية بالتماسك والشعور القوي بضرورة الحفاظ على الهوية التركية الطورانية، والدور التحديثي الذي ظهر منذ نشأة الجمهورية التركية الحديثة على يد كمال أتاتورك . وقد نشأت الدولة التركية التي تحتفظ نخبتها بحساسية تجاه الغرب، ويشعر كل الأتراك أن وطنهم المسمى تركية لم يوجد من الناحية القانونية والسياسية بل يعزى وجوده إلى قوة السلاح، الامر الذي ولدَ عند النخب والشعب التركي منذ عام 1923، وإلى اليوم شعوراً دائماً بالخطر ، واعتقاداً دفيناً بأنها تعيش في محيط عدائي لكل المجاورين له مطامعه الخاصة. وتهتم الدولة التركية بتسليحها وبزيادة قدراتها العسكرية ، فقد بلغت واردات السلاح التركية (1250) مليون دولار عام 1994، وحوالي (504) مليوناً عام 2003.[15] ثم إن دور المؤسسة العسكرية في الحياة العامة التركية لا يمكن تجاهله والتقليل من شأنه على الرغم من تباين دورها ونفوذها باختلاف النخب السياسية الحاكمة في تركية.

---

[13] عقيل سعيد محفوض، رسالة دكتوراه بعنوان: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركية: دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص75-77.

[14] ياسر أحمد حسن، تركية. البحث عن مستقبل، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط1، 2006، ص50.

[15] عقيل سعيد محفوض، رسالة دكتوراه بعنوان: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركية: دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص84.

يرى الباحث أن الدول الإقليمية الحالية في الشرق الأوسط نشأت بموجب مشاريع واتفاقيات دولية لم تراع بشكل مقصود الحركة الطبيعية للمجتمعات، ولا حتى امتلكت الأساس الحقوقي لوضع الحدود، لذلك فإن الاتفاقيات الدولية لم تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي، وإنما تبنت في الواقع مصالح ورغبات الأمم الواضعة للاتفاقيات. لذلك فإن الدول القائمة دول إجرائية رسمتها الحدو د والمصالح السياسية الخارجية، ولم تعبر عن المجتمع ووحدته، بل تحولت إلى تربة خصبة لمختلف النزاعات العرقية والدينية والفئوية، وكان الوضع القبلي أو الطائفي أو العرقي يتجسد بشكل مباشر داخل هيكلية الدولة ما منع ارتقاءها إلى مصاف الدول القومية. ولم تخرج القضية الكردية من هذا الإطار بل تحولت هذه القضية بمرور الوقت إلى إحدى أبرز القضايا المعقدة والمتفجرة في الشرق الأوسط والعالم، وإحدى أبرز أدوات الصراع التي يحسب لها كل الحساب خصوصاً في منطقة مهمة وحساسة كمنطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: موقع القضية الكردية من منظور الأمن القومي التركي.

شكلت المتغيرات الدولية في العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفييتي وحرب الخليج وعملية التسوية السلمية العربية– الإسرائيلية إلى عودة القضية الكردية بوصفها أولوية في أجندة الأمن القومي التركي وقد ترجمتها الحكومة التركية بسياسات داخلية وخارجية نشطة. وقد وُصِفت المسألة الكردية في البداية "بقضية الشرق" أو ضمن ما عرف "بخطة إصلاحات الشرق"، لتوصف منذ التسعينيات حتى اليوم بالقضية الكردية. [16] واعتبرت القضية الكردية إلى وقتٍ ليس بالبعيد من وجهة نظر النخب الحاكمة ، وخصوصاً العسكرية ، تهديداً لما يسمى بالدولة التركية" العلمانية"، وتقويضاً للدور التركي الهادف إلى لعب أدوار إقليمية ودولية فاعلة. ومرد ذلك إلى جملة من التحولات التي شهدتها المسألة الكردية على الصعد كافة. فالمشكلة الكردية واحدة من تلك المشكلات المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط، لأسباب جغرافية تتعلق بتوزع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة وهي العراق وإيران وتركية. مع وجود أعداد منهم في سورية ولبنان وأرمينيا وأذربيجان. وكذلك لأسباب أمنية . فالمشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الأكراد بينهم تاريخياً، وقد تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية تهم العراق وسورية، وإيران وتركية، كما أضحت لها أبعاد غربية، أولوية أمنية غربية (أمريكية) في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد رعاية واشنطن لاتفاق المصالحة الأخير بين مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني.[17] وفي العراق كان الوضع الناشئ بعد حرب تحرير الكويت فرصة لحزب العمال الكردستاني ليتمركز في شمال العراق ويتخذه منطلقاً لهجماته على الجيش التركي داخل الأراضي التركية. وقد أفضى هذا الوضع في النهاية إلى نمو كيان كردي يتمتع بكل خصائص الدولة المستقلة، وقد مثل هذا الواقع الجديد خطراً كبيراً على الأمن القومي التركي عموماً وعلى وحدة الأراضي التركية خصوصاً، وخلق أيضاً شكوكاً واسعة لدى أركان النظام التركي وفي مقدمتهم المؤسسة العسكرية بنوايا الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وما يخططون له في المنطقة، كما شكلت أحداث 11 أيلول 2001، وما أعقبه من أحداث، وخصوصاً احتلال العراق عام 2003، استقطاباً كبيراً وواسعاً لمختلف النخب الفكرية والاقتصادية والسياسية والعسكرية،و لا سيما بقيام كيان فدرالي كردي في شمال العراق، ولهذا الكيان معظم حيثيات الدولة المستقلة، وهو ما مثل بنظر استراتيجيات تركية خطراً حياتياً بالغاً على وحدتها وبشكل يفوق خطر حزب العمال الكردستاني.[18]

---

[16] برهان كور أوغلو، الذاكرة التركية للقضية الكردية.. من المسألة الشرقية إلى الانفتاح الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، آب 2011، ص 4-5.

[17] خورشـيد حسين دلـي، تركية وقضايـا السياسـة الخارجية، مرجع سابق، ص 45.

[18] محمد نور الدين، السياسة الخارجية التركية .. أسس ومرتكزات، في مجموعة من الباحثين، تركية بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، بيروت، ط1، 2009، ص 134-135.

أقر البرلمان التركي 1991 مشروع قانون "مكافحة الإرهاب" نص على إلغاء القانون رقم 2932 الصادر عام 1982 بشأن حظر الحديث باللغة الكردية، وإلغاء المواد 141- 142- 163 من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الأيديولوجية، والمقصود بذلك إنشاء أو الانتماء إلى عضوية أحزاب دينية أو يسارية، إلا أن هذه السياسة لم تؤد إلى نتائج مرضية فقد تفاقمت المشكلة الكردية في الداخل التركي أكثر فأكثر ، ووسعت المشكلة دائرة الانقسام بين الأحزاب التركية والجيش، وأرخت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وباتت الحرب ضد حزب العمال الكردستاني تكلف الخزينة التركية سنوياً نحو / 10/ مليارات دولار. وخارجياً أدت هذه المشكلة إلى مزيد من التوتر في العلاقات مع سوريا وإيران إذ تتهم تركية هاتين الدولتين بدعم حزب العمال الكردستاني في حربه ضد الدولة التركية، كما أن الاجتياحات العسكرية التركية المتكررة لشمال العراق بهدف ضرب مواقع الحزب المذكور وتوجه أنقرة إلى إقامة منطقة أمنية في شمال العراق على امتداد الحدود العراقية– التركية أدى إلى التوتر في العلاقات التركية مع سورية بالدرجة الأولى ، والعراق وإيران بالدرجة الثانية ، خاصة بعد أن ربطت أنقرة بين مشكلة الأمن "الإرهاب" والتوصل إلى اتفاقية مع سورية والعراق بشأن مياه نهري دجلة والفرات وكذلك توطيد علاقاتها العسكرية مع إسرائيل من خلال عقد سلسلة اتفاقيات عسكرية معها . وفي الواقع أضحت هذه المشكلة ملفاً دائم التوتر في العلاقات التركية الخارجية ليس مع سورية والعراق وإيران فحسب بل مع أرمينيا وروسيا واليونان وقبرص وألمانيا وهولندا إضافة إلى عدد من الدول الأوروبية الأخرى.[19]

المبحث الثاني: أبعاد القضية الكردية على الأمن القومي التركي.

المطلب الأول: التحديات التي تفرضها القضية الكردية داخلياً.

لقد أدركت النخب الحكمة في تركية أن التعامل مع الأكراد لم يعد سهلاً ولم يعد ينظر إليهم فقط واقع ا كرديل و تقليديل وعشائري أو قبليل، بل جماعات منظمة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً حظيت باهتمام الداخل والخارج على حدِ سواء. ما جعلها تتصدر أولويات السياستين الداخلية والخارجية التركية على حد سواء. فمن الناحية الأمنية أدركت النخب الحاكمة في تركية أن معالجة القضية الكردية بالوسائل الأمنية والعسكرية لم يعد مقبولاً ومجدياً لدولة تركية تسعى للعب دور إقليمي ودولي فاعل وخصوصاً في منطقة ذات حساسية بالغة كمنطقة الشرق الأوسط. كما لم يعد من السهولة مواجهة حزب العمال الكردستاني الذي أصبح يملك في وقت قصير نسبياً الآلاف من المقاتلين في دول الجوار وفي العالم ما يجعل من مسألة ملاحقته واحتوائه مسألة بالغة الصعوبة والتعقيد. وفضلاً عن ذلك كله فإن حزب العمال الكردستان ي بوصفه منظمة قتالية يمتلك مرونة سياسية للتكيف مع الظروف الإقليمية والدولية كما يمتلك قدرات إعلامية واقتصادية كبيرة ولاسيما في عواصم الدول الكبرى، ويحظى بدعم وتأييد واسع من قبل السكان الكرد داخل وخارج تركية، وتشكيل ما يعرف باسم "مقاتلي حرب العصابات" من سكان جنوب شرق تركية في ظل تنامي القومية الكردية بين صفوف الشعب الكردي. وأصبح الاتراك يدركون مركزية أوجلان لدى الأكراد ككل، وتحوله إلى مركز ثقل السياسة الكردية لدرجة يمكن القول فيها إن المطالب الكردية تكاد تتمحور حول هدف واحد وهو إطلاق سراح أوجلان المعتقل في سجن بجزيرة" إمرالي " في بحر مرمرة. [20] وما زاد من فعالية حزب العمال الكردستاني كطرف مفاوض على الحقوق والمطالب الكردية، قدرته على تأسيس جناح سياسي قادر على العمل كشريك في الحوار مع الحكومة، من خلال تشكيل برلمان كردي في المنفى يمثل دور الشريك في أي حوار، فالتقارب الحاصل بين حزب العمال الكردستاني والبرلمان الكردي يبرز حقيقة مهمة وهي استحالة التوصل إلى عملية سلام وحوار بتجاهل حزب العمال الكردستاني، كون البرلمان الكردي يجسد هذا التعاون.[21]

---

[19] خورشـيد حسين دلـي، تركية وقضايـا السياسـة الخارجية، مرجع سابق، ص48.

[20] عقيل محفوض، تركية والأكراد: كيف تتعامل تركية مع المسألة الكردية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سلسلة دراسات 2012، ص79.

[21] هنري باركي، القضية الكردية في تركية، ترجمة هافال، مؤسسة كوباني للبحوث والنشر، أربيل، ط1، 2007، ص 67.

هذا وقد أوجدت المسألة الكردية انقساماً داخلياً بين الأوساط السياسية والحزبية في تركية؛ وقد تجلت مظاهر الانقسام هذه خلال ظهور الأزمة البرلمانية التي حصلت بين النواب الأكراد وحكومة رجب طيب أردوغان والمتمثلة في مقاطعة النواب الكرد للبرلمان. وأصبح الأكراد بمرور الوقت يشكلون القوة السياسية والإقتصادية التي يحسب لها كل الحساب في النظام السياسي للدولة التركية وكفة الميزان الرابحة في أي انتخابات كانت برلمانية أم محلية. إلى درجة أنه أصبح بإمكان الأكراد الحديث عن حلول سياسية للمشاكل التي تتخبط فيها الدولة التركية بوصفها كاقتراح الحل بدولة فدرالية ديمقراطية، وكنموذج قابل للتطبيق في مختلف أنحاء تركية لا في المناطق الكردية وحسب.[22] على أن يرأس برلمانات القرى والبلدات والمدن على أسس كونفدرالية" مؤتمر المجتمع الديمقراطي" الذي يرسل نواباً عن الأكراد في البرلمان التركي، وتكون قوانين الحكم الذاتي معترف بها من قبل الجمهورية التركية والإتحاد الأوربي، أما قوات الدفاع عن النفس فهي موجهة للتهديدات الخارجية والداخلية المحتملة، واستغلال ثروات المناطق الكردية لصالح أبناء وشعوب هذه المناطق.[23] وإعادة تعريف الدولة والمجتمع التركي، وإقامة حكم ذاتي لمناطق الكرد ، ولامركزية إدارية ، والاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية ، وتغيير معايير المواطنة ، وإطلاق الحريات من دون أي قيود ، وتغيير النظام الانتخابي ، وتخفيض عتبة ال 10% المفروضة على الأحزاب لتتمكن من الدخول للبرلمان ، وإنهاء الحملات العسكرية للجيش التركي ضد حزب العمال الكردستاني ، وإصدار عفو عام عن مقاتلي الحزب وتسوية أوضاعهم وإصدار عفو عام عن الزعيم الكردي عبدالله أوجلان المعتقل منذ عام 1998.[24]

ويصر الأكراد على الحقوق الثقافية، وخاصة حرية استخدام اللغة الكردية، ونقل السلطات إلى بعض محافظات تركية. في حين أن نظرة الأكراد لفكرة الحكم الذاتي لها عدة أشكال كالحكم الذاتي الثقافي، وحق تقرير المصير المحلي، والفدرالية، ويرى الأكراد بأن مفتاح الحل للقضية القومية الكردية هو الاعتراف الدستوري بوجود الشعب الكردي داخل تركية وبلغتهم وثقافتهم الخاصة، وهذا ما يجعل الأكراد ميالين إلى تغليب الحل الفدرالي نموذج ا واقعيا يجعل من التعايش داخل الدولة التركية أمراً ممكناً. في حين تحظى قضايا الاستقلال الذاتي الثقافي وحق تقرير المصير المحلي والحكم الذاتي في تركية تأييداً من الأحزاب الكردية وتأييداً من قطاعات واسعة من العلماء والمفكرين والمثقفين ورجال الأعمال الأتراك والأكراد، بهدف إضفاء الطابع الديمقراطي على البلاد وخلخلة المباد ئ الكمالية التي قامت عليها الجمهورية التركية، وإنهاء مركزية الدولة، وتغيير الدستور التركي، وإبعاد السلطة العسكرية عن الساحة السياسية، ومنح الأكراد الحكم الذاتي السياسي والثقافي. وهذا ما يجعل من المسألة الكردية أيضاً موضوع سجال داخلي على كافة الصعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية والإعلامية التركية، بشكل يمنح الأكراد إمكانية التحرك تجاه التنظيم الداخلي للمجتمع والدولة التركية. وربما قد تشجع أقليات انفصالية أخرى تركز على بناء هوية متشددة عن الدولة مطالبة بخصوصيات ثقافية واجتماعية لها ما قد يهدد تركية الدولة في المستقبل.[25] يمكن القول إن أكراد تركية يعيشون اليوم "ثورة ثقافية"، لا سيما أن حراك الأكراد السياسي والثقافي في تركية ارتفعت وتيرته بصورة نشطة وملحوظة، ويصعب مواجهتها بالوسائل والسياسات التقليدية السابقة، فالتعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان التركي بعد الاستفتاء الشعبي عليها في 12أيلول 2010 الذي أجاز استخدام اللغات غير التركية كالكردية والعربية في الإعلام والنشر، صار بإمكان الأكراد اليوم استعمال اللغة الكردية في كل الميادين،

[22] ابراهيم الداقوقي، أكراد تركية، دار ئاراس للنشر، أربيل، الطبعة الثانية 2008، ص319-320.

[23] عائشة كربات، أكراد تركية يضربون" حكم ذاتي ديمقراطي"، جريدة الأخبار، العدد1299، 24 كانون الأول2010.

[24] عقيل محفوض، تركية والأكراد: كيف تتعامل تركية مع المسألة الكردية، مرجع سابق، ص97-100.

[25] عقيل سعيد محفوض، رسالة دكتوراه بعنوان: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركية: دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 213.

كما أن المجال الكردي أضحى بمرور الوقت يشهد نمواً متزايداً في الهويات الثقافية والفرعية، كأن تجد بين أكراد "ديرسيم" أو "تونجلي" من يدعوا إلى هوية "زازائية" فروقا في اللغة والدين بين الأكراد.[26]

المطلب الثاني: التحديات التي تفرضها القضية الكردية إقليمياً ودولياً.

إن انبعاث القومية الكردية في تركية منذ سبعين عاماً في القرن العشرين قد دفع العامل الكردي إلى واجهة السياسة الخارجية التركية، إلى الحد الذي ادعى فيه عبدالله أوجلان أن المسألة الكردية فرضت طوقاً على السياسة الخارجية التركية، وأنه يعتزم توجيه ضربات للدعامات الاقتصادية للدولة التركية، عندما وجه تحذيراً بأنه سيستهدف مشروع خطوط أنابيب عبر بحر قزوين لنقل النفط من آسيا الوسطى إلى البحر المتوسط عبر تركية، مالم يكن حزب العمال الكردستاني شريكاً في المفاوضات، كما طالب السلطة التركية بالتوصل إلى اتفاقات بشأن خطوط أنابيب النفط مع السلطة الممثلة للشعب الكردي كتلك التي تعقدها الحكومة التركية مع الدول المعنية بالمشروع. وتشير التقديرات إلى أن تركية أنفقت ما مقداره 8 مليارات دولار سنوياً لمحاربة حزب العمال الكردستاني، وإشغال 75% من جيشها في هذا الصراع، وقد توصل البروفسور التركي في جامعة البوسفور في اسطنبول كمال كرشجي، إلى استنتاج مفاده أن السياسة المرتبطة بالانتماء الإثني والقومي تؤثر في سلوك السياسة الخارجية التركية بشكلٍ عميق.[27]

هذا التهديد المبكر الذي شكلته المسألة الكردية بالنسبة للدور والتوجهات التركية تنامى بعد مطالب بعض الجهاتُ الكرديّة بإقامة دولة كردية على الأراضي التركية ، ما دفع النخب الحاكمة في تركية إلى تبني سياسات اقتصادية وسياسية وعسكرية نشطة اتجاه الدول الإقليمية التي تشترك في مخاوفها مع تركية اتجاه الحكم الذاتي للكرد. وبالتالي نشطت العمليات العسكرية والدبلوماسية التركية في المناطق الكردية خارج حدودها انطلاقاً من هاجس" التهديد" المتصورة لفكرة الحكم الذاتي الكردية، وبدأت معها الأنشطة العابرة للحدود بشكلٍ جدي مع العراق وإيران وسوريا منذ عام 1990.[28] فضلاً عن تخوف تركي من تنامي العلاقات الكردية– الإسرائيلية ولاسيما بعد قيام جهاز الموساد الصهيوني في كردستان العراق بشراء أراض عراقية، فضلاً عن توظيف أموال صهيونية كانت الأساس في إنشاء بنك القرض الكردي مقره مدينة السليمانية، وتوسع عملية شراء الأراضي في مدينتي الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط. ومنذ عام 2003 بدأ الحديث حول إمكانية تشكيل جيش كردي يهودي مشترك للحفاظ على المشروع الانفصالي للإقليم الكردي مقابل منح الشركات الصهيونية امتيازات كبيرة لاستغلال الثروات النفطية والمعدنية في شمال العراق.[29]

وتتخوف تركية من استخدام الورقة الكردية التي تعتبرها جاهزة على الدوام" للاستثمار واللعب" من جانب القوى الدولية والإقليمية، ولم يكن ذلك بعيدًا عن المخططات الإمبريالية والصهيونية، فالقضية الكردية ، إضافة إلى كونها نزاعاً داخليًا في تركية وإيران والعراق بالدرجة الرئيسة ، فإنها مصدر خلاف وصراع وتحريك بينها، وتظل بؤرة ساخنة وعامل قلق وتوتر دائمين.[30] فعلى الرغم من التأكيد الأمريكي بمنع قيام أي كيان كردي من شأنه تهديد الحليف الأبرز لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ترغب في توجيه الحركة الكردية لتكون داعماً للرؤية الأمريكية في الشرق الأوسط، واتباع نهج "اللا حل" بشأن المسألة الكردية بهدف ممارسة الضغوط على الحكومة التركية واستخدام

---

[26] عقيل محفوض، تركية والأكراد: كيف تتعامل تركية مع المسألة الكردية، مرجع سابق، ص45.

[27] هنري باركي، القضية الكردية في تركية، مرجع سابق، ص97-98.

[28] Kerim yildiz, the kurds in Turkey eu accession. and Human rights, London 2005,p:118-123

[29] هنري ج. باركي، تركية والعراق أخطار وإمكانات الجوار، تقرير معهد السلام الأمريكي، رقم141، تموز 2005، ص4-6.

[30] د. لقاء مكي، الكرد دروب التاريخ الوعرة، مرجع سابق، ص48.

الورقة الكردية من العراق للتأثير على القرارات والسياسات التركية الرامية إلى الخروج من العباءة الأمريكية ولعب دور إقليمي متوازن في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط.[31]

وعلى الرغم من العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركية بوصفها عضواً رئيساً في حلف الناتو، إلا أن تركية لم تسلم من انتقادات وزارة الخارجية الأمريكية التي تنتقد تركية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان فيما يخص الكرد، فقد عملت لجنة هلسنكي في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي وكالة حكومية مستقلة ،على مراقبة تنفيذ معايير حقوق الإنسان ، على إرسال رسالة إلى أعضاء الكونغرس تطالب فيها الأعضاء بتأييد قرار مجلس النواب رقم 136 الذي يطالب تركية بوقف إطلاق النار والسماح باستخدام اللغة الكردية في المدارس والراديو والتلفزيون، وإلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرق تركية.[32] كما أن استمرار الولايات المتحدة في إهمال هذه القضية وعدم إيجاد حل بشأنها سيؤدي إلى تنامي الشعور بالاستياء لدى أنقرة، وبخاصة في حال استمرار موجة العنف الداخلي التي شهدتها تركية على أيدي نشطاء حزب العمال الكردستاني، وبشكلٍ يهدد استقرار تركية ومستقبل العلاقات التركية الأمريكية، ثم إن العلاقات التركية الأمريكية ستظل متوترة بسبب هذه القضية.[33] وتثار الشكوك لدى تركية من استغلال حزب العمال الكردستاني الخلاف التركي اليوناني حول قضايا بحر إيجه وقبرص، والتخوف من تلقي الدعم والمساندة العسكرية والمالية من قبل حكومة القبارصة اليونان، بعد ادعاء تركية أن اليونان تقدم معسكرات تدريب لأعضاء الحزب وفتح حساب للحزب في فرع البنك الوطني اليوناني، والسماح للحزب في إنشاء محطة إذاعية في اليونان تعرف ب"صوت كردستان" وتوفير المنح الدراسية في اليونان لأعضاء في الحزب.[34]

وتشكل المسألة الكردية بالنسبة للروس" ورقة" مفيدة لاستخدامها لمواجهة اهتمامات الأتراك في بعض القضايا الداخلية الروسية الحساسة كقضية الشيشان . ووفقاً لذلك سمحت روسيا لحزب العمال الكردستاني بعقد مؤتمرات للحزب في موسكو عام 1994، والسماح بعقد جلسة للبرلمان الكردي في المنفى عام 1995، ما أثار قلق تركية التي سارعت إلى توقيع برتوكولات مع الجانب الروسي لمنع " الإرهاب" إذ تتعهد روسيا بمنع دعم وتأييد حزب العمال الكردستاني وعدم اعتباره منظمة قانونية في روسيا مقابل دعم تركية لجهود روسيا في الشيشان، إلا أن هذه الاتفاقيات ذهبت أدراج الرياح مع تصاعد حدة العنف في الشيشان، وجعل المسألة برمتها تعتبر أن سياسة تركية الخارجية مع روسيا أصبحت رهينة مشكلتها الكردية.[35] كما تشهد العلاقات الأوربية التركية تأزماً واضحاً جراء المسألة الكردية في تركية وذلك عندما قام حزب العمال الكردستاني بمهاجمة القنصليات والمصارف والبنوك والخطوط الجوية التركية في عدد من المدن الأوربية مثل ألمانيا وفرنسا وسويسرا وبريطانيا والدنمارك، إلى الحد الذي اعتبرته تركية أسوأ مشكلة دبلوماسية واجهتها أنقرة حتى ذلك الحين. فقد طالبت سويسرا برفع الحصانة عن أربعة أعضاء من هيئة السفارة التركية، كما قامت الدولتين بسحب سفير الطرف الآخر لديها. كما شهدت العلاقات التركية البلجيكية تأزماً واضحاً بعد موجة الاحتجاجات التي قام بها الكرد ومناوئيهم من الأتراك في العاصمة بروكسل، ما دفع بوزير الداخلية البلجيكي لويس توباك بالإعلان عن تفهمه للاندفاع الكردي نحو الحكم الذاتي في تركية.[36] كما أن تخوف الحكومة التركية من صلات الحزب التي قد تتخطى الحدود القومية كمشاركة مقاتلين دوليين من مختلف الجنسيات فيه، تجعل من الصعب مواجهته واحتوائه كادعاء تركية أن حزب العمال الكردستاني لديه أكثر من 10 معسكرات تأسست له في أرمينيا، كما أنه يستلم أسلحة وأموالاً منها.[37]

---

[31] محمد نور الدين، المشكلة الكردية في تركية، مجلة فيلي، العدد 48، أربيل، أيار 2009، ص6.

[32] هنري باركي، القضية الكردية في تركية، مرجع سابق، ص126-129.

[33] بيل باراك، سياسات تركية تجاه شمال العراق. المشكلات والآفاق المستقبلية، مرجع سابق، ص73-78.

[34] هنري باركي، القضية الكردية في تركية، مرجع سابق، ص 133-137.

[35] المرجع السابق نفسه، ص137-139.

[36] المرجع السابق نفسه، ص122-123.

[37] المرجع السابق نفسه، ص133.

هذا وقد أضحى الأكراد يتميزون بقدر كبير من الفعالية السياسية على المستوى الإقليمي والدولي، واستطاعوا تكوين جمعيات وجماعات ضغط وصحف وإذاعات تلفزيونية وبنوك وغيرها كان لها بالغ الأثر في دفع الحركة الكردية في تركية وشكلت عامل ضغط نشط على حكوماتها. كما أن تركية اشتكت كثيراً من أن حزب العمال الكردستاني استخدم أراضي أوربا ميداناً لنشاطها ضد مصالح الدولة التركية وكان لنشاطهم المستمر دور كبير في تأكيد هويتهم بمطالبها وحقوقها الإثنية والقومية، وكان لها تأثير كبير على تركية ومنطقة الشرق الأوسط، وقد شكلوا خلال عقود أحد مصادر التهديد النشطة والفاعلة للأمن القومي من منظور الدولة الكمالية، وقد شكل الأكراد نوعاً من "مركزية إثنية" في المجال الكردي للمنطقة والشتات، بسبب دورهم التاريخي وثقلهم الديمغرافي، فكان اتصالهم النشط بمناطق الهجرة والشتات، ففي ألمانيا وحدها يعيش ما يقارب 400,000– 450,000 كردي، كما يعيش حوالي 200,000 نسمة من كرد تركية في مناطق أخرى من أوربا الغربية من بينها الدول الإسكندنافية، وبريطانيا، وفرنسا وبلجيكا وهولندا واللكسمبرغ.[38]

فيما بقيت قضية انضمام تركية للإتحاد الأوربي مرهونةً بشكل أساسي في حل القضية الكردية لتضاف إلى جملة "المعوقات" أو الشروط الأوربية لقبول تركية في النادي الأوربي وفق معايير كوبنهاغن، التي تنص على ضرورة احترام حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان ، وضمان حكم القانون وقيام مؤسسات ديمقراطية مستقرة ، واقتصاد سوق فعال. وبناءً على ذلك واجهت تركية ضغوطاً سياسية من عدة اتجاهات داخلية من أوساط ثقافية وحزبية وشعبية ومنظمات المجتمع المدني داخل تركية، وخارجية كضغوط دولية من المنظمات الدولية، والإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية لإجبارها على حل القضية الكردية بشكل سلمي.[39]

يرى الباحث أن العامل والدور الإقليمي والدولي لم يتبلور ا بعد لحل القضية الكردية، إنما تلك الدعوات والإجراءات جاءت بوصفها ذرائع وحجج ا بهدف تأخير انضمام تركيا للإتحاد الأوربي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم ارتباطاتها مع تركية كونها رأس جسر للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من التأكيد الأمريكي بمنع قيام أي كيان كردي من شأنه تهديد الحليف الأبرز لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ترغب في توجيه الحركة الكردية لتكون داعماً للرؤية الأمريكية في الشرق الأوسط، واتباع نهج "اللاحل" بشأن المسألة الكردية بهدف ممارسة الضغوط على الحكومة التركية واستخدام الورقة الكردية لضبط التطلعات والطموحات التركية بهدف إبقائها تحت المظلة الأمريكية. وبات من الحقائق الجلية أن أي حل تأتي به الدول الكبرى لأي قضية، هي بالدرجة الأولى تعبيراً عن مصالح هذه الدول، وليس لصالح الدولة صاحبة القضية.

المبحث الثالث: استراتيجيات الأمن القومي التركي تجاه المسألة الكردية.

المطلب الأول: السياسات التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية.

تباينت سياسات وتوجهات الحكومة التركية تجاه المسألة الكردية وذلك باختلاف النخب الحاكمة التي تولت عرش السلطة في تركية منذ تأسيس الجمهورية، في حين غلب الطابع العسكري والحلول الأمنية على معظم تلك التوجهات نظراً لحساسية القضية الكردية وتعقيداتها وتدخل أطراف إقليمية ودولية في رسم ملامحها العامة. وقد مارست الحكومة التركية منذ تأسيسها على يد مصطفى كمال أتاتوك في تعاملها مع الأكراد ومطالبهم القومية العمل على عدة استراتيجيات ومحاور فكانت الحلول الأمنية والعسكرية هي السباقة؛ انطلاقاً من العقيدة الأمنية للجمهورية التركية التي تقوم على مكافحة "الإرهاب" ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وذلك على اعتبار أن" الواقع الكردي" الذي تعيشه تركية يعتبر أحد مصادر التهديد الداخلي والخارجي معاً فكان قمع الانتفاضات الكردية اللاحقة في ١٩٣٠ – ١٩٣٢ و ١٩٣٧– ١٩٣٨ وسياسة التنكيل

[38] **المرجع السابق نفسه، ص117.**

[39] **Kerim yildiz, the kurds in Turkey eu accession. and Human rights, p:133-149**

الشديدة بحق الكرد، عن طريق المجازر، والإعدامات الجماعية بحق السياسيين و المثقفين الكرد، وتجنيد الحكومة التركية ما يزيد عن 250 ألفاً من قواتها العسكرية في مناطق جنوب شرق تركية، التي تم إعلانها فيما بعد " منطقة طوارئ". ورافق تلك الحلول الأمنية كلها العمل وفق هندسة اجتماعية ديمغرافية تقوم على إنكار وجود الكرد و منع استخدام تسمية كوردستان و محاولة إزالة أي أثر تاريخي أو ثقافي يشير الى هذا الشعب ووطنه، فضلاً عن تعزيز الفروق المناطقية واللهجات والأبعاد الثقافية والدينية الأخرى. كما أ سهمت جميع مؤسسات الدولة في تنفيذ مفردات هذه السياسة بهمة بالغة. فكان الجيش التركي يقمع تحركات الكرد ويدمر قراهم ومزارعهم وتعمل المدارس والمؤسسات التعليمية على "تتريكهم" و مسخ شخصيتهم القومية وتبذل المؤسسات العلمية وغيرها جهوداً كبيرة بهدف" تمدين" الأكراد الذين أطلق عليهم مصطفى كمال أتاتورك "أتراك الجبال".[40]

كما تم إعلان حالة الطوارئ في إسطنبول وديار بكر وسيرت. نتيجة تنامي الحركتين اليسارية والكردية. ومنع حزب عمال تركيا من ممارسة النشاط السياسي بسبب مواقفه الداعمة للحقوق الكردية. وفي عام ١٩٧٢ جرت محاكمة ٢٩ كردياً من قادة و أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركية من قبل محكمة خاصة و حكم عليهم جميعاً بالسجن.[41] وخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات أصبحت الانقلابات العسكرية سمة بارزة في الحياة السياسية التركية فقد حدث انقلابان آخران في (١٩٧١ و ١٩٨٠). وبعد كل انقلاب كانت تتخذ كثير من الإجراءات القسرية بهدف إدماج الأكراد في المجتمع والدولة التركية، ومن هذه الإجراءات:

- منع استخدام اللغة الكردية في مؤسسات الدولة.
- تغيير أسماء القرى والبلدات الكردية.
- الإجبار على التسمية بأسماء تركية .
- حل الأحزاب ذات التوجه الكردي .
- السجن مدة لا تقل عن ٥ سنوات لمن ينتهك هذه القوانين .

كما جندت الحكومة التركية مجموعات عشائرية كردية معارضة لحزب العمال الكردستاني سميت "بحراس القرى" وقامت الحكومة بتسليحها ودفعت لهم بسخاء، فتسببت بذلك بدورة عنف جديدة أثارت الصراعات القبلية والعداوات بين القبائل والعائلات، ولاسيما بعدما اعتبرهم حزب العمال الكردستاني بأنهم " أعداء الشعب" وجعل أفرادهم هدفاً لأعمال العنف التي يقوم بها الحزب.[42] واتسمت سياسات السلطة السياسية التي استلمت زمام الأمور في تركية في ١٢ أيلول من عام ١٩٨٠ بالتشدد و تجاوز الحدود حتى بالمعايير التركية. فقد شكل الانقلابيون مجلس الأمن القومي الذي بدأ يحكم البلاد بصورة مباشرة. وضم المجلس الذي تزعمه الجنرال كنعان إيفرين في عضويته قادة الجيش والبوليس. وقام هذا المجلس بحل البرلمان و رفع الحصانة البرلمانية عن أعضائه و إقالة حكومة سليمان ديميريل و فرض حالة الطوارئ و منع الأحزاب السياسية و الزعماء السياسيين من ممارسة أي نشاط سياسي. وقمعت حكومة الجنرالات الحركة النقابية والمهنية ، فمنعت النقابات العمالية و اتحادات الطلبة و المعلمين وغيرها من المنظمات المهنية من ممارسة أية نشاطات. كما فرضت الفئة العسكرية الحاكمة دستوراً جديداً في ظل قوانين الطوارئ في ٧ نوفمبر عام 1982، وكانت السلطات التركية الى جانب القمع الداخلي للحركة القومية الكردية تمارس نشاطاً كبيراً على الصعيد الإقليمي و بخاصة مع العراق الذي وقعت معه خلال ١٩٧٨ –

---

[40] عقيل محفوض، تركية والأكراد: كيف تتعامل تركية مع المسألة الكردية، مرجع سابق، ص14-41.

[41] د.جبار قادر، القضية الكردية في تركية، 3كانون الثاني 2005، موقع باهوز الإلكتروني،
http://bahoz.hostoi.com/c_qadir_dozakt.html

[42] هنري باركي، القضية الكردية في تركية، مرجع سابق، ص51.

١٩٨٢ سلسلة إتفاقيات أمنية مشتركة تسمح لقوات الطرفين بالتوغل داخل أراضي الدولة الأخر لمسافة 40كم لمطاردة العناصر المسلحة الكردية.[43]

المطلب الثاني: السياسات التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية:

أول تغير في السياسة التركية تجاه الكرد حدث في عهد تورغوت أوزال (1983–1993) إذ شهدت تركية في عهده تحولات هيكلية وتحديث سياسي واقتصادي، وإقصاء تدريجي للنخبة الرأسمالية والعسكرية المسيطرة لصالح نخبة وظيفية معظمها من دوائر رجال التجارة والصناعة، وشهدت القضية الكردية تغيراً رغم استمرار سياسة القمع والبطش من قبل الجيش، كما شهدت إدخال تغيرات ليبرالية في المجال الثقافي والاقتصادي في المناطق ذات الغالبية الكردية، و لا سيما بعد الإعلان عن مشروع الجاب (GAP) التنموي في جنوب شرق الأناضول، كما تم التعاطي سياسياً مع حزب العمال الكردستاني، و اقترح إدخال اللغة الكردية في النظام التعليمي وفي البث الإذاعي والتلفزيوني، كما اقترح التعاون مع الأحزاب الكردية في البرلمان التركي مثل حزب العمال الشعبي المؤيد للكرد، وحزب الديمقراطية بوصفهم شركاء في احتواء حزب العمال الكردستاني. هذا التحرك والانفتاح على الأكراد جاء بعد شعور النخب الحاكمة في تركية بأن نواة الدولة الكردية بدأت بالتشكل في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991. ثم جاءت وفاة تورغوت أوزال عام 1993 لتضع حداً لكل تلك المقترحات والمحاولات الليبرالية بالتعاطي مع المسألة الكردية.[44]

وبوصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان إلى سدة الحكم في تركية عام 2002، شهدت تركية إصلاحاتٍ عديدة على مستوى الدولة والمجتمع. وقد وصف المراقبون المستقلون وتيرة الإصلاحات هذه ب"الثورة الصامتة". وأسهمت الإصلاحات في زيادة الحضور التركي ونشاطه في كثير من القضايا المحوريّة في بيئتها الإقليمية، وشملت الإصلاحات مجالاتٍ مختلفة، كالإصلاحات الاقتصادية إذ كان الاقتصاد التركي في سنة 2002 يقبع في المرتبة السادسة والعشرين على مستوى العالم، وأصبح في السنوات الأولى للحكومة الحاليّة في المرتبة السابعة عشرة على مستوى العالم وأصبحت تركية من مجموعة الدول العشرين. [45] وحاول حزب العدالة والتنمية بجدية من أجل تحقيق شعار "السلام في الخارج. للسلام في الداخل" على الرغم مما تعانيه تركية اليوم من انقسامات سياسية داخلية عميقة من الممكن أن تزعزع استقرارها، بالإضافة إلى وجود نظام سياسي بها يتسم في بعض الأوقات بعدم الفاعلية. ومع وجود ثقافة سياسية تقوم على المواجهة بدلا من التعاون ومعارضة سياسية غير قادرة على وضع رؤية مستقبلية للبلاد.[46] فتم تعديل كثير من مواد الدستور استجابةً لعملية التحول الديمقراطي في البلاد؛ كأن تجرى انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات بدلاً من خمس سنوات. والسماح بانتخاب الرئيس من قبل الشعب مباشرةً ،وكذلك تعديل مدة ولاية الرئيس بخمس سنوات بدلاً من سبعة. كما شملت الإصلاحات ميدان الحريات بهدف ترسيخ الحقوق والحريات الأساسية وشملت إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرقي تركية، والسّماح للقوميات غير التركية بتعلم لغتها وتعليمها، وأصبح بالإمكان بث برامج تلفزيونية باللغة الكردية، وإصدار قانون عفوٍ عن " التائبين" من الأكراد الذين التحقوا بحزب العمّال الكردستاني. وإلغاء عقوبة الإعدام. وإلغاء محاكم أمن الدولة. وتوسيع حرية التجمّعات والمظاهرات، وسنّ قانون حقّ الفرد في الحصول على المعلومات، والسّماح بالتعبير السّلمي عن الرّأي بجميع أشكاله. [47] كما تم العمل على إحياء مشروع الجاب (GAP) من جديد، فقد ارتأت حكومة حزب العدالة والتنمية ضرورة إعادة النظر في مشروع تنمية جنوبي شرقي الأناضول، أو إعطائه دفعة جديدة للمساعدة في

---

[43] المرجع السابق نفسه، ص51–52.

[44] هنري باركي، القضية الكردية في تركية، مرجع سابق، ص51.

[45] معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركية، مرجع سابق، ص 13.

[46] يغال شلايفر، الخروج من الظل.. تركية تتعاطى مع السياسة الخارجية بمبدأ "لا للمشاكل مع دول الجوار" مجلة العرب الدولية ، العدد1534، لندن، ص29.

[47] معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركية، مرجع سابق، ص 22–23

تغيير البيئة الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الكردية ولا سيما بعد استحالة الحلول العسكرية والأمنية، والرغبة بتغيير البيئة الحاضنة للحركات الراديكالية. وقد تحدث رجب طيب أردوغان عن استثمار 12 مليار دولار، و 73 مشروعاً جزئياً في تسع مدن أو مقاطعات في المنطقة، ووعد بخلق 3,8 مليون فرصة عمل.[48]

كما أعلن حزب العدالة والتنمية أن عام 2011 هو عام حل المسألة الكردية في تركية، وأن فوزه في انتخابات البرلمانية في 11 حزيران 2011 سيعني ولادة دستور جديد يتم التوافق عليه مع مختلف التيارات والقوى السياسية والإثنية. كما خص أردوغان المناطق الكردية وخاصة عاصمة الأكراد الإقليمية أو القومية" ديار بكر". وخصوصاً عندما دعا أوجلان وفي بادرة سابقة من نوعها ، في شهر آذار 2013 دعوة تاريخية لوقف إطلاق النار من أجل إنهاء صراع دام حوالي ثلاثة عقود والعمل على حل تلك القضية بالطرق السلمية. [49] إلا أن السجال الانتخابي لحزب العدالة والتنمية أوقعه في صراع مع حزب السلام والديمقراطية الكردي ومع القوى الكردية الأخرى المعارضة، ما أخرج أردوغان عن سياق حملته ووعوده وأصدر تصريحات ومواقف سلبية صادمة للمسألة الكردية ورموزها. وقرر حزب السلام والديمقراطية الكردي مقاطعة النواب الكرد ال36 المنتخبين للبرلمان. يذكر أن أول مفاوضات غير مباشرة بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية تعود إلى سنة 1993عبر وساطة الرئيس العراقي الحالي جلال طالباني وباءت بالفشل نتيجة رفض القوى القومية والعلمانية في تركية لها. أما جولة المفاوضات الثانية فكانت أيضاً غير مباشرة سنة 1997 حين أرسل رئيس الوزراء التركي آنذاك نجم الدين أربكان رسائل إلى أوجلان وانتهت هذه المبادرة بإطاحة حكومة نجم الدين أربكان، فيما كانت الجولة الثالثة من المفاوضات مباشرة وبدأت بلقاءات أجرتها السلطات التركية مع أوجلان بعد اختطافه ومحاكمته وسجنه الانفرادي في جزيرة إيميرلي في بحر مرمرة. أما أطول جولة مفاوضات فكانت تلك السرية المباشرة التي احتضنتها العاصمة النرويجية أوسلو من سنة 2008 ولغاية شهر حزيران 2011 وتوقفت على نحو مفاجئ مع اندلاع الأحداث على الجبهة السورية فازدادت الحاجة الملحة والحيوية إلى احتواء الحزب.[50]

المطلب الثالث: التوجهات المستقبلية التركية في التعامل مع المسألة الكردية.

باتت النخب الحاكمة في تركية تعي تماماً أن التوصل إلى حلول مرضية للطرفين الكردي والتركي بشأن المسألة الكردية، وبشكل يحفظ كيان الدولة التركية من التشرذم والتفتت ، يتطلب منها العمل وفق كثير من المحاور والأسس، وأولها التعاون البناء مع أكراد إقليم كردستان العراق وهو ما تسعى إليه الحكومة التركية من خلال تشجيع العمل المشترك من أجل تطوير علاقات تجارية ثنائية مزدهرة، تقوم على أساس تعزيز المصالح المتبادلة بين تركية والحكومة الإقليمية الكردية التي كانت قد تولت حديثاً إدارة المناطق المأهولة بالأكراد، والواقعة خارج إقليم الحكم الذاتي الكردستاني. كما قامت بعض الشركات التركية ببناء حرم جامعة السليمانية، وقد أفادت بعض التقارير أن أنقرة أبرمت اتفاقية مع جيرانها الأكراد تسمح بموجبها لطائرات "الخطوط الجوية الكردستانية" القادمة من مدينة أربيل بالهبوط في مطار اسطنبول. [51] كما ترى الحكومة التركية أن إقليم كردستان العراق قد يقدم مستقبلاً فرصاً اقتصادية كبيرة للدولة التركية، إذ تحتاج تركية إلى امدادات الطاقة الرخيصة والوافرة لمواصلة تعزيز نموها الاقتصادي المتنامي، خصوصاً حقول الغاز الطبيعي غير المستغلة. وتحاول تركية الاستفادة من موقعها الإستراتيجي المتميز في مد أنابيب النفط والغاز عبر أراضيها. وكان رجب طيب أردوغان قد وقع في آذار عام 2013 مع رئيس وزراء إقليم كوردستان العراق اتفاقية شاملة للطاقة وتقضي باستكشاف النفط و الغاز في اجزاء

---

[48] عقيل محفوض، تركية والأكراد: كيف تتعامل تركية مع المسألة الكردية، مرجع سابق، ص82.

[49] بدون اسم الكاتب، تركية و(pkk) بعد ثلاثة عقود... وداعاً أيها السلاح. جريدة النهار، العدد22،1810 آذار 2013.

[50] د.وليد محمد مصطفى، أردوغان ومستقبل القضية الكردية، بتاريخ 20 آب 2013، على الموقع الإلكتروني:
http://www.roayahnews.com/79901.html

[51] بيل باراك، سياسات تركية تجاه شمال العراق. المشكلات والآفاق المستقبلية، مرجع سابق، ص100-106.

من الإقليم وتيسير تصديره عبر الأنابيب إلى العالم. [52] وباتت تدرك النخب الحاكمة التركية أيضاً أن حل القضية الكردية بشكل سلمي لن يتم بمعزل عن الظروف والارتباطات والمصالح الإقليمية والدولية لا سيما أن القضية الكردية أصبحت إحدى القضايا الرئيسية التي سيبنى الاتفاق الدولي عليها وهي من المسائل التي سيتناولها أيضاً الاتفاق الروسي – الأميركي بشأن المرحلة المقبلة في الشرق الأوسط، وضرورة معالجة القضية الكردية، كونها باتت تهدد كثيرا من دول المنطقة والمصالح الغربية فيها. وستكون المسألة الكردية محور التحالفات الإستراتيجية الغربية الجديدة بالتزامن مع دعم الحليفة الإستراتيجية تركية بهدف تمثيل المصالح الغربية والأمريكية في المنطقة. فمساعدة تركية وحكومة إقليم كردستان العراق وتعاونهما مع بعضهما من شأنه أن يصب أولاً وأخيراً في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ، فهؤلاء الحلفاء المقربون من الولايات المتحدة يشتركون في الأهداف نفسها لتقاسم المصالح الجيو سياسية بهدف قطع الطريق على النفوذ الإيراني في المنطقة، وتشكيل ما يسمى" محور بغداد – أنقرة" لتكون بمثابة ثقل موازن لطهران، إلا أن هذا الدور لن يكتب له النجاح والبقاء من دون الدعم السياسي والاقتصادي التركي، فهي على الرغم من معاملتها للأقلية الكردية، إلا أنها توفر فرصاً تجارية مباشرة مع أوربا وغيرها من الدول، كما تسمح بمد أنابيب نقل النفط والغاز من كركوك إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، كما أن تحسين العلاقات مع حكومة إقليم كردستان العراق يمكن أن يسهم في حل التوترات والتناقضات بالنسبةإلى سكان الأكراد في تركية ما يجعل من علاقات التعاون بين تركية وكردستان العراق أمراً قائماً ومحتوماً.[53]

هذه السياسة الخارجية تجاه أكراد الجوار سيرافقها أيضاً العمل مع أكراد الداخل لا سيما بعد جملة التطورات التي يشهدها الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص العالم العربي ، على إثر ما عرف "بثورات الربيع العربي" وقلق تركية المتزايد إزاء تلك التطورات على أكراد تركية الذين يتمتعون اليوم بثقل ديمغرافي واجتماعي وسياسي واقتصادي وعسكري كبير. إلى الحد الذي قد ترى فيه تركية وجود كيانات كردية على حدودها الجنوبية، ما سيدفع الدولة التركية إلى احتواء هذا الصعود الكردي عبر الشراكة مع الأكراد في إطار الفدرالية والحكم الذاتي. كما أن التوصل إلى حلول سلمية في ما يخص المسألة الكردية قد تدفع الحكومة التركية إلى التفاوض ليس فقط مع حزب العمال الكردستاني بل مع الحركة السياسية الكردية أيضاً الممثلة في البرلمان، أي حزب السلام والديمقراطية. فخلافاً لحزب العمّال الكردستاني، فإن حزب السلام والديمقراطية، يمتلك الاعتراف القانوني، كما أنه يمتلك الشرعية لدى الأكراد بسبب علاقته الوثيقة بحزب العمّال، واشتراكه معه في الأهداف السياسية المتمثلة في إقامة الحكم الذاتي الكردي، واعتراف أعضائه عبدالله أوجلان زعيماً للأكراد، الأمر الذي يجعل حزب السلام والديمقراطية شريكاً جدياً في المفاوضات، ويمكّنه من إيصال مطالب حزب العمّال والمساعدة في وضع حزمة إصلاحات قابلة للتنفيذ في البرلمان.[54]

يرى الباحث أنه قد يتاح للقضية الكردية الدخول في خارطة التوازنات الإقليمية والدولية بوصفها شريكا فاعلا ، وقد يستطيعون الإمساك بخطوط تلك الخارطة وأداء تلك الأدوار إذا أمكنهم تجاوز العقبات والإشكاليات التي تعترضهم وبشكل يُضعف من القضية الكردية وفاعليتها على كافة المستويات الكردستانية والإقليمية والدولية وخصوصاً التطرف الديني المذهبي الكردي الذي يحكم بعض الجماعات الإسلاموية وربطها بالجهات الإرهابية. وضرورة توحيد المواقف والخطابات الكردية في المحافل الدولية، وإلغاء حالة العداء المبطن بين القيادات الكردية، والقلق وعدم الثقة والشكوك والخوف من الآخر والعقلية الحزبية المتزمتة التي تحكم العلاقات بين القواعد الحزبية الكردية.

---

[52] محمد فيلي، تركية قد تحقق نبوءة تاراسوف ويتحول الحلم الكوردي الى حقيقة، مجلة فيلي، العدد132، كانون الأول 2013، ص10.

[53] Henry G.Barkey. preventing conflict over Kurdistan, Carnegie endowment for international peace, Washington 2009,p:45

[54] أومير تاشبينار، تركية: التسوية الكردية والديناميات الإقليمية، ترجمة ريم الدبيّات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 95، 2013، ص21–22.

الاستنتاجات والتوصيات:

تشير الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها ومن أبرزها:

1 - القضية الكردية ليست قضية شائكة ومعقدة فحسب بل تحولت إلى صراع وجودي بوصفه جرحا نازفا في حاضر ومستقبل الدولة التركية، كونها تحمل أبعاداً من شأنها أن توثر في مجمل الواقع التركي وعلى كافة الصعد الأمنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية داخل تركية وخارجها، و يمكن القول إنه إذا لم يتم التوصل إلى تسوية نهائية بشأن المسألة الكردية، فإنها قد تغير وتؤثر في طبيعة الدولة التركية وسياساتها وتحالفاتها الحاضرة والمستقبلية، وقد تعيق الدور التركي من أخذ موقع له على الساحتين الإقليمية والدولية، فالمطالب الكردية في تركية تتسم بالتنوع بين مطالب ثقافية (كالاعتراف باللغة وبالعادات وبالتراث وبالمدارس والجامعات الكردية) ومطالب سياسية (كالمطالبة بتمثيل عادل في البرلمان بما يتوافق مع وزن السكان الأكراد في تركية، وإعطاء حرية أكبر للمنظمات والأحزاب الكردية في العمل السياسي) وقد يتم رفع سقف تلك المطالب إلى حدود المطالبة بإقليم كردي ذاتي الحكم تكون فيه ملكية الموارد والثروات عائدة إلى أبناء المناطق الكردية. كل ذلك يجعل من المسألة الكردية قادرة على القيام بمهام التنظيم الداخلي للدولة التركية، وبمثابة كفة الميزان في أي تغير أو تطور قد يحصل في السياسات والتوجهات التركية. فضلاً عن كونها عامل توتر وقلق دائم ين يحسب لهما كل الحساب.

2 - صعوبة التوصل إلى حل في تركية فيما يخص المسألة الكردية، ويرجع ذلك إلى غياب رؤية واضحة لدى الطرفين بشأن الحلّ. فتركية تتحدّث عن انفتاح من دون أن تقترب من حقيقة المشكلة، أو أنْ تحدّد مع مَن ستحاور بشأنها، وهي تدرك أنه لا يوجد محاور فعلي بين أكراد تركية سوى حزب العمّال المصنّف في تركية و كثير من دول المنطقة والجماعة الدولية في خانة الإرهاب. حزب العمّال لا يطرح مطالب محدَّدة واضحة، فهو يمزج بين مطالب الاعتراف بالهويّة الكردية وبين حقّ تقرير المصير، وهذا المزج أو الغموض يثير كثير ا من الحساسيّة والخشية، ليس في تركية وحدها بل في مجمل الدول التي يوجد فيها الأكراد، ولا سيّما إيران وسوريا. وكذلك فإن العامل الإقليمي والدولي الذي سيحقق الاستقرار لتركية لم يتبلور بعد لصالح البحث عن حلّ من جهة، والهويّة القوميّة لأكرادها من جهةٍ ثانية.

3 - إن التحديات التي باتت القضية الكردية ترسمها بالنسبة للدولة التركية دفعها لتبني كثير من الإستراتيجيات والخطوات بهدف احتوائها والتخفيف من حدتها، فكانت العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية النشطة مع دول الجوار الجغرافي كالعراق وإيران وسورية، ووفق ما اقتضته استراتيجيات حزب العدالة والتنمية " كالعمق الإستراتيجي" و " تصفير المشكلات" مع دول الجوار الجغرافي، والتي كانت في قسمٍ كبيرٍ منها تهدف إلى احتواء النزعات الكردية والإنطلاق للعب دور جديد لتركية بوصفها قوة إقليمية لها حساباتها وتحالفاتها ومصالحها.

4 - إن حل القضية الكردية أصبح يتطلب جهوداً إقليمية ودولية حقيقية، وفي ظل غياب هذه الجهود ستبقى المسألة الكردية عاملاً من عوامل التوتر والنزاعات في دول الشرق الأوسط والعالم على حدٍ سواء مالم يتم التوصل إلى تسوية نهائية بشأنها. ولعلّ السبب في ذلك هو أنّ هذه الدول تفضّل علاقاتها ومصالحها مع تركية على ظهورها بمظهرٍ آخر. فضلا عن الاستمرار بتوظيف العامل الكردي "ورقة لعب" على طاولة مصالح الدول.

5 - تتمتع القضية الكردية بثقل كبير لا يمكن تجاهله والتقليل من شأنه، كون المطالب الكردية بدأت تلقى آذاناً صاغية وتأييداً واسعاً من الأكراد والأتراك والنخب السياسية والإعلامية والرأي العام العالمي، والتي باتت تشكل ضغوطاً حقيقية على الدولة التركية. كما أن المسألة الكردية أصبحت بمرور الوقت "بوابة الديمقراطية" في أي توجه تركي مستقبلي. كما بدأ يتهيأ للأكراد كثير من التطورات الإقليمية والدولية التي من شأنها أن تمكن الأكراد من لعب دور حيوي و مهم في إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط.

6 - تشكل القضية الكردية حجر الزاوية في أي تحرك تركي مستقبلي إقليمياً ودولياً، نظراً للدور الكردي الكبير الذي لا يمكن تجاهله والذي هيأته ورسمت ملامحه الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية، و بات للأكراد اليوم القول الفصل في كثير من القضايا الإقليمية، بفضل ما امتلكوه من قدرات وإمكانيات عسكرية واقتصادية وسياسية وإعلامية غير مسبوقة، مما يعني دخول فاعل جديد على الساحة الدولية بما يحمله من تطلعات ومطالب وتحالفات جديدة، بشكل يمنح الأكراد قوة وإرادة سياسية واقتصادية على الرغم من كون الأكراد إلى اليوم لا يشكلون دولة ذات حدود سياسية محددة المعالم. فالحرب التي بات الأكراد يشنها الأكراد على مواقع تنظيم "داعش" بوصفهم فصيلا رئيسا في محاربة الإرهاب، سيكون له تداعياته وتبعاته الكبيرة على المنطقة العربية وعلى تركية خاصةً التي باتت تشعر بأن" الورقة الكردية" تستخدم ضدها، وأن الحرب باتت في أرضها في ظل ارتفاع وتيرة التسلح في المناطق الكردية، ناهيك عن حركة النزوح الكردية الواسعة إلى الأراضي التركية وما يترتب عنها من آثار ديمغرافية واقتصادية واجتماعية كبيرة.

7 – تحظى مسألة تشكيل دولة كردية ، أو حتى التهديد بقيامها في المستقبل ، رواجاً في الأروقة الأمريكية والأوربية والإسرائيلية تحقيقاً للتوازن العروبي الإسلاموي والإسرائيلي الأمني. كما قد يجد الكرد استعداداً للتعامل والانفتاح الإستراتيجي على الغرب من منطلق ما عاناه الكرد من اضطهاد واستغلال وقهر وحملات إبادة، إضافة إلى اللامبالاة العربية الإسلامية للقضية الكردية ومواقفها السلبية من الكرد وكردستان. و سيجد الأكراد أنفسهم مجبرين بالتوجه نحو الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في حال لم تجد الدول العربية وإيران وتركية والمؤتمر الإسلامي حلاً للقضية الكردية، وسيحدث خلل في التوازن لغير صالح العرب والدول التي تتحكم بكردستان، وهي العراق وسوريا وتركية وإيران.

توصي الدراسة بما يلي:

1 -التأكيد على أن حل القضية الكردية في تركية يجب أن يتم بالوسائل الديمقراطية ويتطلب العمل خطوات أولية أولها تجريد المنطقة الكردية في تركية من الصفة العسكرية :كإلغاء قانون الطوارئ، وسحب القوات الخاصة ، ووقف أعمال الترحيل، ومنح الحكم الذاتي الثقافي غير المقيد ، كالسماح بإدخال اللغة الكردية في التعليم ووسائل الإعلام والسماح بتأسيس جمعيات ثقافية كردية، وتأسيس أقسام للدراسات الكردية في الجامعات. وتوفير ضمانات شاملة للحقوق المدنية والإنسانية والديمقراطية. والبدء بتنمية شاملة إقليمية في المناطق الكردية، وإنهاء الصراع المسلح والبدء بعملية الدمقرطة والاعتراف بالتعددية الاقتصادية، ومنح الحقوق الإنسانية والثقافية من خلال حوار بين الحكومة التركية من جهة والكرد ومن ضمنهم حزب العمال الكردستاني من جهة أخرى، حينها سيصبح من الممكن الحديث ومناقشة بدائل الدولة المركزية الموحدة، ويمكن التوصل إلى اتفاق مجتمعي في الرأي وإعادة تنظيم إقليمي.

2 -إن التعامل مع المسألة الكردية يتطلب من الحكومة التركية العمل وفق عدة محاور واستراتيجيات كالتشاور والتعاون مع دول الجوار ذات الأقلية الكردية، وحتى التعاون السياسي والاقتصادي مع أكراد شمال العراق وبصورة واقعية، ومحاولة احتواء المسألة الكردية كتصفير المشكلات مع دول الجوار، وإطلاق المبادرات وتحقيق عمليات استيعاب أفضل واللجوء إلى الحلول السلمية وإلى طاولة المفاوضات.

3 -يجب إشراك أطراف إقليمية ودولية أخرى من أجل التوصل إلى تسوية نهائية بشأن المسألة الكردية، وإلا بقيت مثار نزاع وتوتر وقلق دائم في منطقة الشرق الأوسط والعالم، ويجب على الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية تقديم المساعدة وحوافز التنمية إلى المناطق الكردية، بهدف احتواء أنشطة حزب العمال الكردستاني العسكرية وثني السكان المحليين عن دعم العنف ضد الدولة التركية، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتأييد ودعم المساعي التركية في الانفتاح الديمقراطي، والضغط على دول الاتحاد الأوربي من أجل قبول تركية في النادي الأوربي.

المراجع:

أولاً: الكتب.

1 -حسن، ياسر أحمد، تركية. *البحث عن مستقبل*، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط1، 2006.

2 -الداقوقي، ابراهيم، *أكراد تركية*، دار ئاراس للنشر، أربيل، الطبعة الثانية 2008.

3 -أولسن، روبرت، *المسألة الكردية في العلاقات التركية-الإيرانية* ، ترجمة محمد إحسان، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل، الطبعة الأولى،2001.

4 -جاركي، هنري، *القضية الكردية في تركية*، ترجمة هافال، مؤسسة كوباني للبحوث والنشر، أربيل، ط1، 2007.

5 -جلال، مازن، *المسألة الكردية ..الوهم والحقيقة*، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1993.

6 -جاسم، أفراح ناثر، *توركوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة* ، سلسلة دراسات إقليمية، بغداد، العدد 6، كانون الثاني 2007.

7 -حسين دلي، خورشيد، *تركية وقضايا السياسة الخارجية*، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

8 -عيسى، حامد ، *المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى عام 1991*، مكتبة مدبولي: القاهرة، ط 1، 1992.

9 -كور أوغلو، برهان، *الذاكرة التركية للقضية الكردية.. من المسألة الشرقية إلى الانفتاح الديمقراطي* ، مركز الجزيرة للدراسات، آب 2011.

10 -محفوض، عقيل سعيد، *تركية والأكراد: كيف تتعامل تركية مع المسألة الكردية* ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سلسلة دراسات 2012.

11 -محفوض عقيل، رسالة دكتوراه بعنوان: *المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركية: دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية*، جامعة حلب، سوريا، 2005-2006.

12 -مكي، لقاء، *الكرد دروب التاريخ الوعرة*، الجزيرة للبحوث والدراسات، قطر، حزيران 2006.

13 -نور الدين، محمد، *السياسة الخارجية التركية .. أسس ومرتكزات، في مجموعة من الباحثين، تركية بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، بيروت، ط1، 2009.

الكتب الأجنبية:

BARKEY, H. G. *preventing conflict over Kurdistan*, Carnegie endowment for international peace, Washington 2009

YILDIZ, KERIM, *the kurds in Turkey eu accession. and Human rights*, London 2005,p:118-123

NEBEZ, JEMAL, *the kurd's history and culture, association publication*, Germany 1997

المجلات:

1 -تاشبينار، أومير، *تركية: التسوية الكردية والديناميات الإقليمية* ، ترجمة ريم الدبيّات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 95، 2013.

2 -فيلي، محمد، *تركية قد تحقق نبوءة تاراسوف ويتحول الحلم الكوردي الى حقيقة* ، مجلة فيلي،أربيل، العدد132، كانون الأول 2013.

3 -شلايفر، يغال، *الخروج من الظل.. تركية تتعاطى مع السياسة الخارجية بمبدأ "لا للمشاكل مع دول الجوار"* مجلة العرب الدولية ، العدد1534، لندن.

4- نور الدين، محمد، *المشكلة الكردية في تركية*، مجلة فيلي، العدد 48، أربيل، أيار 2009.

الصحف والتقارير:

1 -بدون اسم الكاتب، *تركية و(pkk) بعد ثلاثة عقود... وداعاً أيها السلاح* . جريدة النهار، العدد 1810،22 آذار 2013.

2 -كربات، عائشة، *أكراد تركية يضربون" حكم ذاتي ديمقراطي"*، جريدة الأخبار، العدد1299، 24 كانون الأول2010.

3 -جاركي، هنري ج.، *تركية والعراق أخطار وإمكانات الجوار*، تقرير معهد السلام الأمريكي، رقم141، تموز 2005.

المواقع الإلكترونية:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/arab-spring-heats-up-kurdish-issue
http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=22433
http://bahoz.hostoi.com/c_qadir_dozakt.html
http://www.roayahnews.com/79901.html